



تدفع الهزيمة القاسية التي ألمت بالمعارضة المسلحة في مدينة حلب وما تلاها من وقف إطلاق النار فمؤتمر آستانة فهجوم جبهة فتح الشام على بعض فصائل الجيش الحر، نحو إجراء مراجعة جذرية شاملة لكافة جوانب العمل الثوري وفي مقدمتها السياسي والعسكري، إذ غالباً ما تسفر التراجعات العسكرية المريدة والاقتتالات البينية عن صدمات نفسية قد تذهب بأصحابها بعيداً في طرح الأسئلة الكبرى إلى حد التشكيك في شرعية الثورة ونبيل أهدافها.

ويبدأ انتصار العدو بالعادة عند هذا المستوى؛ مستوى إعادة النظر بالكليات التي قامت على أساسها الثورة. لكن الإيمان الحقيقي والمتفق بمشروعية الانتفاضة وحقها في الدفاع عن نفسها يوجب علينا ألا ننساق إلى غياب التشكيك والإحباط وإنما إلى العمل الجاد والسعى الدؤوب لأجل تقويم المسيرة وتجاوز الخلل وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي انطلقت لأجلها الثورة.

لا يمكن بحال التهويين من شأن ما حصل، ذلك أن خسارة كامل مدينة حلب برمزيتها الكبيرة واستمرار الفصائل على حالة التشرذم واقتتالها الأخير يعد انكasaة كبرى على درب حرب التحرير الجارية، فالمدينة التي خسر النظام سيطرته على نصفها الشرقي في يوليو (تموز) 2012 استردتها كاملاً بعد أربع سنوات ونصف، والاندماج بين الفصائل العسكرية ما زال بعيد المنال، والاحتربان الجاري منذ أيام يسيء إلى سمعة الثورة ويضعف حرارة الإيمان بها ويهدد سلامة الجبهة العسكرية الأهم.

يمكن قول الكثير عن خذلان أصدقاء الشعب السوري وخلافاتهم وضعف أدائهم وتناور أجنداتهم والتزامهم الحرفى بتعليمات إدارة أوباما لدرجة عجزهم طوال خمس سنوات عن تزويد الثوار السوريين بمضادات طيران تحفظ أرواح السكان وتحول دون تهجيرهم، وبوسعنا الاستفاضة أكثر فأكثر عن تفاصيل المنظمات الدولية عن أداء واجباتها في حماية المدنيين وإيقاف

سلسلة المجازر المتنقلة التي يرتكبها النظام، وعن انكفاء أوروبا على نفسها وانطفاء بريقها جراء افتقارها لحسن المبادرة والتزامها بسياسات الولايات المتحدة، وعن ضخامة الحشد المعادي للثورة وتسلحه بأحدث أنواع الأسلحة وأشدتها فتاكاً وانسجاماً لأطراfe وتوفره على موارد بشرية ومالية تكاد لا تنضب.

لكن إلى جانب هذه الظروف الموضوعية الخارجية عن إرادة الجانب الثوري، كان ثمة على الدوام الكثير من العيوب والأمراض الداخلية وأوجه القصور الذاتية داخل الصف المعارض والتي أوصلت الثورة إلى هذه الحال المأساوية.

تقع الفصائلية في طليعة الأسباب التي أعادت - ولا تزال - الوصول إلى وضعية كسر حقيقي ورداع للآلية العسكرية الأسدية، فإضافة للتشدد الذي أدى إلى تشتت وضياع القوى الثورية نجم عن الفصائلية عدة سلبيات أخرى لا تقل ضرراً؛ منها مثلاً ضيق الأفق السياسي للمكاتب السياسية الخاصة بالفصائل وغياب الوعي بخصوصية الحالة السورية وفقدان القدرة على استثمار المستجدات واستغلال الثغرات، وهي إحدى نتائج الشلالية الفصائلية التي لا تفسح المجال أمام تكامل الدورين السياسي والعسكري، نظراً لما تحتويه من عيوب المناكفة والتنافس وفوضى البيانات وحب التنصر وأحياناً الاقتتال. فضلاً عن ذلك، دفع التمرس والتحزب إلى تقديم الفصيل مصلحته الصغرى على المصلحة العامة وإلى تكريس الخلاف الآيديولوجي بين الفصائل وانشغلها بالنظرية على حساب الواقع، تميزاً لنفسها عن البقية. ولقد تجلت الفصائلية في الحالة السورية بوضع مرضي غير مسبوق يظهر في طفرة الكتائب وتواجد الانشقاقات وكثرة الخلافات والاحترابات الجانبية التي أضاعت البوصلة وأفسحت المجال أمام النظام للتتمدد والتتوسيع وقضم الأرضي المحررة رويداً رويداً، ناهيك عما تسببت به هذه المعارك الجانبية من نفور الحاضنة الشعبية وإنهاكها وشعورها بالخيبة.

وكان للفجوة بين الواجهات السياسية للثورة مثل الائتلاف والمجلس الوطني والحكومة المؤقتة من جهة والفصائل العسكرية من جهة ثانية، دوره الكبير أيضاً في ضعف تمثيل الثورة أمام المحافل الدولية، لا سيما أن الفجوة اتسعت بين الطرفين في بعض الأحيان لتصل حد العداء والتشكيك وحتى التكفير. فكان أن انعدمت الثقة بين الطرفين وبدت الثورة في أعين العالم موزعة ما بين عسكريين متحكمين بالأرض وسياسيين بالخارج لا يملكون القدرة على توجيه البنديمية بما يخدم السياسة.

والآن، وبعد التراجع الأخير في حلب واندلاع المواجهات بين الفصائل بات لزاماً على الجميع، سياسيين وعسكريين، إنهاء الحالة التي تسببت بكل هذه الأذية للثورة، فلقد آن الأوان لوضع حد للفصائلية المدمّرة والانتقال إلى مرحلة الانضباطية العسكرية وحصرية التشكيل وواحدية القيادة، فمعارك التحرير لا تخاض إلا وفق استراتيجية موحدة وعمل حربي مخطط وفي خدمة السياسة، كما أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل بطرف عسكري مشتت القوى ومضطرب الرؤية وغير موحد الرأس، خصوصاً أنه يرى في الطرف المقابل حداً أدنى من الانسجام المطلوب بين مكوناته وعنواناً واحداً يمكن مخاطبته. إزاء هذا الواقع لا مناص أمام قوى الثورة العسكرية - إنْ أرادت لنفسها البقاء فضلاً عن الانتصار - من أن تنصهر في بوتقة جيش وطني واحد يرفع علم الثورة ويتبنى أجندتها الثورة وأهدافها، ويدافع عن وجودها وحضورها في كافة المحافل وينافح عنها، ويفرضها رقمًا صعباً لا يمكن تجاوزه في المداولات الدولية، ولا بديل أمام هذا الجسم العسكري الواحد من اعتماد واجهة سياسية كفؤة وصبوره وفاعلة وذات خبرة دبلوماسية تستثمر النصر العسكري وتحوله إلى مكسب على طاولة المفاوضات وورقة ضغط لرفع السقف السياسي وتطرح برنامجاً مستمدًا من أهداف الثورة ومُطمئناً للمجتمع الدولي والإقليمي وتقدم سوريا المستقبل كدولة مساهمة في الأمن والاستقرار العالميين.

إن ما شهدته الأيام الأخيرة من اعتداء جبهة فتح الشام على بعض الفصائل سينجم عنه مشهد جديد في الشمال السوري، تقتصر قواه الرئيسية على ثلاث ركائز أساسية وهي جبهة فتح الشام وحركة أحرار الشام وحركة نور الدين الزنكي، وهو واقع يقترب خطوة إلى الأمام - رغم إقرارنا ببعض فتح الشام - من توحيد الجبهة الشمالية. لكنه بالمقابل واقع يحوي في داخله

بدور انفجاره نظراً لكونه قد ارتسם تحت إكراه البندقية ولكونه قد بلورَ لوحَةٍ يُتَّهِمُ أحدُ أركانها بالإرهاب، الأمر الذي يتطلب منا توسيع الخيال السياسي وابتکار طرائق جديدة وواقعية وإيجاد مقاربات منطقية للتعاطي مع هذا الوضع العصيب الطارئ بهدف احتواء شروره ومحاصرة تداعياته وتقليل سلبياته والhilولة دون انفجاره وانعكاسه بمزيد من الضرر على الساحة.

تفُّ الثورةاليومَ أمامَ مفترق طرق يفرض عليها تصويب سلوكيها وترشيد أدائها وتعديل طرائق عملها وتصحيح قراءتها وإعادة ترتيب أولوياتها وإبداء أقصى ما بوسعتها من إيثار وطنية وغيرية لأجل تحقيق الحد الأدنى من أهداف الثورة التي باتت - ولأول مرة منذ انطلاق شراراتها في مارس (آذار) 2011 - في وضع خطير يخسّى معه من الضياع والاندثار.

الشرق الأوسط

المصادر: